اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول عضوية مجلس الأمن.. قرار شجاع يؤسس لانطلاقة خليجية عربية جديدة

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون*

تعبيرا عن ايماننا بان المملكة العربية السعودية مهبط الوحي ومنطلق الرسالة العربية الاسلامية كانت ولم تزل وينبغي ان تبقى قائدة التصدي للضعف والعجز، ومنطلق الوحدة والنهوض والتطوير، وان دورها الحضاري الانساني ليس خيارا سياسيا وضعيا ، بل هو مهمة ربانية سامية تشرفت بحملها عبر الازمان والعصور منذ مهبط الوحي وإلى ان يرث الله الارض وما فيها، حيث اشرنا في مقالنا المنشور بصحيفة اخبار الخليج بتاريخ ١٧ اكتوبر ٢٠١٣ بعنوان «تأملات من وحي وقفة عرفة»، بالقول «ولا ننسى ان وحدة امتنا بدأت من الجزيرة العربية، من مملكتنا العربية السعودية، والدعوة إلى الوحدة الخليجية بدأت منها ايضا حيث مبادرة ودعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود اطال الله في عمره». وفي ذات الدور وبالسياق نفسه يأتي القرار الذي اتخذته حكومة المملكة العربية السعودية بالاعتذار عن قبول عضوية مجلس الامن الدولي على الرغم من فوزها الكبير في الانتخابات المخصصة لاشغال مقعد عضو غير دائم ، تعبيرا عن استيائها من فشل مجلس الامن في التعاطي الامين مع قضايا ومشكلات المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية حيث اشار بيان وزارة الخارجية السعودية إلى «بقاء القضية الفلسطينية من دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عاما» مما نجم عنه عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين. و«فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة من دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي أو الحيلولة دون سعي أي دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية» علاوة على موقف اللامبالاة لمجلس الامن الدولي من ذبح الشعب السوري واختصار المسألة بتدمير الاسلحة الكيميائية «كدليل ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسئولياته» ويعود ذلك إلى ان «آليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسئولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب».واختتم بيان الخارجية السعودية بالقول «وانطلاقا من مسئولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية وتجاه الشعوب المحبة والمتطلعة إلى السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم لا يسعها إلا أن تعلن اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعليا وعمليا من أداء واجباته وتحمل مسئولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين». ان هذا القرار الشجاع وما سبقه من رفض الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة التحدث من على منصة الجمعية العامة للامم المتحدة احتجاجا على عدم تحرك المجلس في الشأنين السوري والفلسطيني، يذكرنا بالقرار الجرئ والشجاع للمغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود حينما قطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة والدول التي ساندت الكيان الصهيوني عام ١٩٧٣ ابان الحرب العربية الاسرائيلية. وهو بنفس الوقت يعبر بصورة لا تقبل اللبس عن استياء دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والدول العربية والاسلامية عامة من مواقف الدول الكبرى في مجلس الامن، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي تتلاعب بمصير بلداننا وشعوبنا ولا تعير اهمية لعلاقاتها التاريخية وللمصالح المشتركة التي تربط دول الخليج العربي بها، بينما تحرص على تعزيز وتطوير علاقاتها مع الكيان الصهيوني وايران حتى وان ادى ذلك إلى الاضرار بمصالح وامن واستقرار دول الخليج العربي. وسواء وافقت المملكة العربية السعودية عن العدول عن قرارها نزولا عند رغبة الدول العربية التي اصدر مندوبوها الدائمين في الأمم المتحدة بيانا ناشدوا فيه المملكة بالمحافظة على عضويتها في مجلس الامن عبروا فيه عن تفهمهم واحترامهم لموقف المملكة وتمنيهم عليها وهي خير من يمثل الأمتين العربية والإسلامية في هذه المرحلة الدقيقة والتاريخية، ان تحافظ على عضويتها بمجلس الأمن وذلك لمواصلة دورها المبدئي والشجاع في الدفاع عن القضايا العربية من على منبر مجلس الأمن، او لم توافق، فأنه رسالة واضحة وصلت إلى العالم اجمع، معلنة ان العرب والمسلمين على بينة ووعي وادراك بحقيقة السياسات الامريكية الراهنة، المخفي منها والظاهر، وبالتالي فأن المملكة العربية السعودية وخلفها دول الخليج العربي لن تقف مكتوفة الايدي تتفرج وتنتظر ضياع مصالحها وهدر حقوقها وتهديد مستقبلها ، وبالتالي فإننا سنشهد نمطا جديدا من السياسات الدفاعية عن المصالح المشروعة تتميز باعتماد الهجوم والفعل المبرمج الواضح لردع خطط الغدر وازدواجية المعايير التي تنتهج للاضرار بدولنا وشعوبنا وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية والامنية وغيرها ، مع التمسك بالشرعية الدولية الحقة التي لا تقفز على حقوق وسيادة وامن وثوابت الدول وقيم ومعتقدات الشعوب. والعمل مع مختلف دول العالم لاصلاح المنظمات الدولية لاسيما مجلس الامن بما يجعلها فعلا تعبر عن المبادئ المعلنة لها وبما يقود إلى عالم آمن ومستقر ومرفه. تحية حب واعتزاز وتقدير إلى قيادة المملكة العربية السعودية وفي مقدمتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه القائد المجدد الشجاع، وإلى مزيد من المواقف التي تعزز من نهضة وقوة وامن واستقرار دول الخليج العربي وتنمية شعوبها، والتي سيسجلها التاريخ باعتبارها منعطفات تاريخية حاسمة تعبر عن عمق التمثل لروح الاجداد العظام الذين تحدوا الصعوبات وقهروا الخوف وقتلوا التردد وحملوا الرسالة وصانوا الامانة حتى اوصلوها إلى جيلنا الحالي، الذي عليه النهوض بها وفقا لمقتضيات العصر ومتطلبات التطور وعظم التحديات وبما يؤسس لانطلاقة خليجية جديدة بإذن الله تعالى وعونه.

* أكاديمي وخبير اقتصادي

عمر يسأل: هل نحن بحاجة لمجلس الأمن؟

بقلم:
محمد العرب *

هكذا وبدون سابق موعد وبلا مقدمات قال لي ابني عمر الذي يبلغ من العمر ١٣ عاما، هل نحن بحاجة لمجلس الأمن يا أبي؟

في البداية قلت له بشكل ارتجالي بدون تفكير معمق.. نعم نحن بحاجة له بالطبع.

فقال لي اشرح لي!

فحاولت ان اعصر ذهني لأجد ما هي الايجابيات التي يمكن ان تحققها الدول العربية والاسلامية والخليجية خاصة من وجودها ضمن هيكل صوري عاجز عن حسم أي ملف لصالحنا، وشاطر جدا في حسم الملفات ضدنا!

فقلت له يا عمر بصراحة.. أعتقد أن كلامك فيه شيء من المنطق!

وغيّرت الموضوع لأنسحب بهدوء إلى الحاسوب لكتابة هذا المقال بعد عملية بحث واستذكار لما كان من هذا المجلس بحق شعوبنا الاسلامية والعربية...

يعتقد الكثير من الشعوب العربية والاسلامية أن المجلس أداة ظلم لنا ولم يكن ابداً أداة انصاف، فالمجلس يتعامل بازدواجية مع قضايانا العادلة.. وكلامنا هنا مدعوم بعشرات الوقائع منذ الاحتلال الصهيوني لمضارب بني يعرب إلى الاحتلال الايراني لمضارب بني يعرب ايضاً، فالمجلس يكيل بمكيالين والتيار الامريكي يستخدم مجلس الأمن وفي بعض الأحيان حتى الأمم المتحدة كأداة تهاجم بها خصومها وتحمي بها نفسها وحلفاءها بل وفي بعض الأحيان هو أداة للعقاب وفق نظرية عنترة بن شداد «اضرب الضعيف لترهب القوي».. مقولة نتداولها في مجتمعاتنا العربية وهي تمثل الواقع، نحن باختصار نعيش اليوم في عالم الغاب الذي لا تتحكم به القوانين ولا يسير وفق الضوابط الانسانية والايمانية التي تؤطر لكل شيء ومنها الاحترام المتبادل، وصون الحقوق للجميع. وما القوانين التي تُبشر الجميع بالامن والامان والحقوق والواجبات والامتيازات الا عبارات من الحبر على ورق المصالح عندما يكون الامر متعلقاً بصراع القوى السياسية الكبرى.

هذه هي الحقيقة.. أمريكا تلتهم مجلس الأمن فإذا ارادت أن تحصل على دعم من هذا المجلس فما عليك إلا أن تفاوض امريكا لتحصل على ذلك الدعم ولكن بعد أن تقدم شروط الطاعة والولاء ، حتى اصبح مجلس الأمن عبارة عن الباب الخلفي للمطبخ السياسي الامريكي، أما ضحايا هذا المجلس فهم المستضعفون العرب والمسلمون الذين دفعوا ثمن ما انتهى إليه مجلس الأمن الذي لم يحدث أن أنصفنا بل لم يمنع عنا عدواناً ولا جريمة ارتكبت بحقنا.

نعم، أيها السعودي.. لك أن تفخر بما فعلته سياسة بلدك في محفل المظالم المدعو مجلس الامن زوراً وبهتانا، فقد قالت لا كبيرة بوجه الطغيان العالمي انها خطوة الكبار غير المسبوقة كما وهذا ما أكده المتحدث باسم الأمم المتحدة مارتن نسيركي للصحفيين «إن عدنا بعيداً إلى الوراء لا نرى أي حالات مماثلة لهذه الحالة». وقال «حتى زملائي في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة ممن تعود ذاكرتهم إلى ماض بعيد لا يتذكرون مثل هذا الحدث» حيث إن دولة منتخبة في المجلس ترفض شغل مقعدها في مجلس الأمن.

وما يزيدك فخرا ايها العربي وايها السعودي أن السعودية لم تقل لا، وتصمت ، بل استرسلت بشرح الدوافع والأسباب وهي أن مجلس الأمن بسبب ازدواجية المعايير وآليات العمل عجز عن تحمل مسئولياته تجاه الأمن والسلم، وفي هذا الصدد أشار البيان السعودي تجديداً إلى ثلاث قضايا كبرى عجز فيها مجلس الأمن عجزاً كاملاً، هي القضية الفلسطينية التي مازالت من دون حل منذ خمسة وستين عاماً، والعجز عن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والعجز عن إنهاء الأزمة في سوريا.

أي أن هذا العجز كان في حد ذاته سبباً لتقويض الأمن والاستقرار في العالم واتساع رقعة مظالم الشعوب واغتصاب الحقوق، وبالتالي فإن السعودية اتخذت هذا الموقف لضعف الأمم المتحدة وأجهزتها، وخاصة مجلس الأمن في عدم قيامها بالدور الواجب لحل القضايا الإقليمية والدولية التي تتعلق بالأمن والسلم الدوليين.

لذا لا معنى أن نجعل انفسنا ملزمين بقرارات مجلس الأمن ولا معنى لنقل نعم لكل ما يقوله ذلك الساكن في البيت الابيض، السياسة الامريكية الغبية اخرجت الاسد من العزلة الدولية بعد الاتفاق الكيمياوي الوقح الذي أعلنت فيه سوريا قبولها بوضع أسلحتها الكيماوية تحت إشراف الأمم المتحدة، القرار وقح ومعيب لأنه تم توقيعه فوق اشلاء أكثر من ١٠٠ ألف شهيد اغلبهم من النساء والاطفال والمسنين.

يقول الباحث الأمريكي وليليام بروك هوايت، الخبير في القانون الدولي، إن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لما سيكون عليه مجلس الأمن، السيناريو الأول هو أن يظل المجلس على ما هو عليه، والسيناريو الثاني هو الإصلاح والتفعيل، ولكنه السيناريو الأقل احتمالاً، أما السيناريو الثالث فهو الانهيار بسبب أزمة عالمية إما أن تؤدي إلى الإصلاح، أو أن تفقد المجلس شرعيته، ويرى «هوايت» أن أفضل أمل لمستقبل المجلس يكمن في حدوث أزمة كبيرة تدفع إلى المطالبة العاجلة بإصلاحه بدلاً من الانهيار.

بعد ان اكملت المقال ذهبت إلى غرفة ابني عمر لأقول له آسف يا ولدي لقد كنت على حق تام، فأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة لمجلس الأمن.

* مراسل قناة «العربية» في البحرين.

في ملتقى السلام

بقلم:
الشيخ د. عبدالله المقابي *

مهما يتحمل الإنسان من ضغوط ويحتمل من ظروف قاسية في وطنه لأسباب وأخرى، يبقى الصوت المتوحد خلف الولاء للوطن وقيادته صوت حق لا شبهة فيه، تتضافر الجهود من أبناء الشعب الواحد خلف إعلاء كلمة «وطني»، لأنها امتدادٌ مفهومُه الوجودُ ومصاديقه في معاني لا حصر لها، من الانتساب ومسقطية الرأس والأم المحتضنة، والبيت الأول، وغيرها من مصاديق الانتماء الوطني وجداناً وحساً، معنى وقولاً وفعلاً، فالوطن غاية كل فرد يعيش على أرضه ويشرب من مائه.

مؤتمر السلام الأول لسفراء التنمية البشرية للدول العربية في التخطيط الإستراتيجي الشخصي، والمقام في ماليزيا حقق إنجازاً كبيراً لصالح المواطن العربي، قُدمت فيه العديد من الأوراق كنت أحد المشاركين فيه والمنعقد عام ٢٠١٣م، كان أبرزها ورقة تضمنت عنوان (إنجازات وطنية)، تحدث فيها كل مشارك بورقة، ليسلط الضوء على إنجازاته الشخصية في موطنه على نحو رسم الأهداف والاستراتيجيات الشخصية للأفراد والانتقال بها إلى مستوى المؤسسات، تم عرض ٢١ دولة عربية لكل من سفرائها للتنمية البشرية بما تم تحقيقه على المستوى المذكور.

كنت قد جهزت ورقة لهذا الموضوع لم أعتن بما تضمنت حين وجدت أول ثلاث مشاركات قد احتوت على البكاء في الملتقى، وقف سفير التنمية البشرية العراقي قائلا: (في وطني نفقد الأمن، في موطني نعيش الطعنة الطائفية، في موطني لا مرحباً بالتنمية البشرية، وأتم كلامه في موطني مواطن يخرج من بيته مودعاً أهله لأنه لا يدري أيعود بعد خروجه أم لا يعود)، من جانب آخر قال سفير التنمية البشرية السوري: (في موطني تذبح الناس كما تذبح الشاة، في موطني دمرت كل البنى التحتية والممتلكات، في موطني لا غذاء ولا كهرباء ولا ماء، في موطني نعيش الفناء، من جانب آخر قال سفير التنمية البشرية اليمني: (في موطني نفتقد التعاون، في موطني معارك مستمرة، في موطني آلامٌ مستقرة، في موطني خوف ولا يزال الحديث عن تقسيم اليمن).

كلمات استمرت وبالفعل تقاسم الهم العربي أبناء العرب من سفراء التنمية البشرية، فقررت حين الوقوف أمام ٢١ دولة مشاركة أن أرتجل في كلامي، وقلت: (إن فقدنا الأمن في بلداننا فهنالك قوة توحدنا حين تكون القضية «فلسطين»، إن ذبحنا في بلادنا العربية فهنالك من يدافع عنا من بعيد ليري العالم كم أننا مصممون على العيش الكريم، أبناء الشعب العربي سنستمر ندافع عن حق كل مواطن في بلدان العرب، وسنقول للظلم مكانك هناك في الجحيم، ثم قلت في موطني مؤامرة تسعى للنيل من مقدرات المواطن البحريني وتستهدف القدر العربي، في موطني خطة أرادت أن تكسب الرهان لبيع وطني ولكن بحكمة قادة عربية خليجية فشلت تلك المؤامرة المخملية، في موطني أناس هم ثعالب وذئاب في صور بشرية ما تلبث حتى تنهض لتشويه سمعة وطني الجميلة، في وطني تحاك الانقلابات ضد الانتماءات الوطنية، ولكن وقف الشعب ليقول كلمة حق عربية خليجية وفية، الحكم لله ولقادة الوطن المخلصين حمد وخليفة وسلمان من العرب ذوي الشهامة الخليجية العربية الخليفية.

استغرب الجميع من كلامي حين قصصت لهم عن موطني، وبعد الانتهاء انهالت عليّ التحايا من كلمة كنت شملت فيها ضرورة الصمود وتوحيد الكلمة ومعاونة القادة العرب المخلصين للوطن من أجل النهوض به قبل أن يقصم ظهرَه الغادرُ الصهيوني، وقبل أن تستفرد به القوى الإيرانية والأمريكية، وما أن انتهى الجزء الخاص بإنجازات الذي تغير عنوانه تماماً من مضمونه، حتى سألني الحاضرون عن البحرين، إذ شملت كل إجابة من إجاباتي حب القيادة الخليفية.

استهجن البعض مني حب القيادة، فقلت لهم لو لم نكن شعباً وفياً لقيادته لنال الباغي علينا بإرادته، لكن الاتحاد الذي تولد من حب ملك البلاد حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، وخليفة بن سلمان آل خليفة وسلمان بن حمد آل خليفة، هو الذي أوقف المد الجارف لمهاوي هاويات الهاوية، وأصبحت البحرين بنعمة شعبها وقيادتها بلدا آمنا كما كانت وأفضل.

سمعت الكثير وعارضني القليل ولكن اتفق الأغلب أن موقفي نابع من موقع يستشعر المسؤولية تجاه الوطن، وكنت قد شددت على ضرورة المحافظة على الثوابت الوطنية، وضربت مثال أمريكا وبريطانيا والثوابت الوطنية لديهم، فحين يتعارض الموقف مع مصلحة الوطن أو ضد ضرب الثابت الوطني، لا مجال للكلام حتى يتم التوافق على المبدأ والذي ينص على أن الحكم ثابت لا جار.

هو مفهوم الغَرب الذي حافظ على كيانه سنين طويلة، وبه استعمر البلدان التي خالفت نص ما يناسبهم، فمخالفة الحكم أساس دمار كل وطن، ولهذا حافظ الإسلام على موقعية الحاكم، كولي الأمر الذي لا يجوز مخالفته بنصوص شرعية ثابتة لا مجال لذكرها الآن، ومن هنا أدعو الشعب للتمسك بالطريق الذي اتفقنا عليه على أن الوطن قيادة، والقيادة وطن، ولن نتخلى عن وطننا ولا عن قيادتنا الرشيدة والتي تمثل الأمن الحقيقي.

حفظ الله مملكة البحرين من كل سوء.

* خبير التنمية البشرية
gmail.com@Amaqabi٠٠٠

عالم يتغير

فوزية رشيد

جمعيات خارج أطر ومبادئ الوطن والسياسة.. حسم لا «تدليع»!

□ تمر البحرين «بوابة الخليج» في الفترة الراهنة، وبعد فشل انقلاب ٢٠١١، في مرحلة جديدة حاسمة، تزداد فيها الضغوط عليها والامـلاءات، حتى تدخل (السياق الفوضوي) المرسوم لها ولبقية المنطقة، في إطار الصفقات السرية والمعلنة، التي قد تغير مصيرها إلى الأبد، ونحو الكارثية بالأحرى من حيث تبديل الهوية والانتماء لعروبتها الأصيلة والتغيير الديموغرافي على وقع الاقتتال والترحيل.

لهذا لا مجال هنا إلا للمكاشفة والصراحة، وهذا ما قام به كل الوطنيين منذ بدء أحداث فبراير ٢٠١١ وحتى اللحظة.

ولكن هناك قوى محلية على هيئة جمعيات سياسية «مرخصة» تقوم للأسف عرفت أم لم تعرف، بدور الأداة لتلك المخططات، ودورها تدميري مكشوف، تعجز الدولة ربما عن إيقافه الكامل لأسباب كثيرة على رأسها الدعم الأمريكي، وحيث أمريكا هي الشريك الأساس مع «الانقلابيين الولائيين» في المؤامرة على البحرين وعلى الخليج.

□ هـذه الجمعيات الأربـع المعروفة، وللوفاق حديث آخر، تدعي أنها تمثل تيارات فكرية وسياسية في البحرين، تنصلت هي بنفسها من أطرها ومبادئها وأيديولوجيتها، ولكنها مستمرة في العمل السياسي على أساسها! هذه الجمعيات (المتلونة) التي تدير الأفكار يبدو أنها شاخت وداخت بل وتاهت تماما، وتعاني اليوم من (ترهل أيديولوجي) و(عقم وطني) في كيفية إدارة الرؤية السياسية «الوطنية» الواضحة، في ظل الأفكار التي تدعي الانتماء إليها، لذلك فهي أي (وعد) و(التقدمي) و(القومي – الأولى والثانية!) تعيش اليوم حالة هلامية وضبابية على المستوى التنظيمي الحزبي، والقيادات التي فشلت في إدارة جمعياتها (سياسيا ووطنيا وشعبيا) تدعي تمثيل الشعب بل وتفكر في إدارة سلطة تحكم بها شعبا بأكمله! وهل فاقد الشيء يعطيه؟!

□ الرسالة واضحة من عنوانها. شخوص ليس لديها اليوم حس وطني في إدارة العمل الحزبي الشعبي، وترسيخ الديمقراطية في جمعياتها، وليس لديها أي استقطاب شعبي لذلك، تكتفي ببعض الشعارات والخطابات والبيانات والاجتماعات لتعلن نفسها أحزابا (جمعيات) تمثل أيديولوجيات وتيارات (تخلت عن مبادئها!)، وأعدادها لا يتجاوز العشرات وفي أحسن الأحوال المئات (كلها معا) ترهن نفسها اليوم للقوى الخارجية وأطماع تلك القوى في الوطن، ولا يهمها (أخلاقيا) أنها انسلخت من جلدها، الذي تعمل على أساسه في الساحة السياسية البحرينية، مثلما لا يهمها أنها مجرد هياكل فارغة وفاشلة موضوعة فقط في خانة (العدد) كجمعيات للتوقيع على بيانات الوفاق، ولتلحق بها في بعض السفرات التي يهم وجودها فيها كديكور خارجي أو ربما إكسسوار سياسي لزوم التصوير!

□ على المستوى الشعبي الوطني هي منبوذة تماما حتى من أعضائها الشرفاء، على المستوى السياسي لا تمثل أفكارها المدعاة، وتريد أن تمثل بتلك الأفكار المنتحلة وطنا وشعبا! على المستوى الوطني تسهم مع زعيمتها «الوفاق» في تخريب إنجازاته وتعطيل مشروعه الإصلاحي، وتعتيم الشعب، وتستقوى بالأجنبي، على خلاف كل التاريخ الوطني في البحرين، ثم تدعي أنها جزء من هذا التاريخ، وتتناسى وتتجاهل أن زعماءه الوطنيين، ناضلوا ضد الاستعمار والتدخل الأجنبي في شئون البحرين، فيما هم يستدعونه ويستقوون به.

□ أما «الوفاق» التي تقود هلامية وضبابية تلك الجمعيات الأربع، فهي بشرعية وجودها حتى الآن، أصل وأم كل التأريمات والمشاكل في البحرين، وكارثية وجودها على الساحة السياسية أكبر، لأنها تقود العنف والارهاب بمعية «الجمعيات الأربع» وتشرعنهما وتقود أيضا (الفراغ السياسي او ضجيجه الفارغ في فوضى وجودها الحزبي القائم على الفتوى الطائفية، مما يخرجها من الاطار الوطني والسياسي الصحيحين) ودورها السري والمعلن ممارسة، هو تحطيم كل المنجزات وتقويض الدولة وتحقيق الانقلاب على أرض الواقع!

□ هذه الجمعيات/ الاحزاب «الوفاق واذنابها» غير مؤهلة منذ فبراير ٢٠١١ لا سياسيا ولا فكريا ولا وطنيا، في أداء أي دور وطني قادر على الاسهام في تطوير الوطن، أو منجزه الاصلاحي والديمقراطي القائم على أرض الواقع، والذي تبنته الدولة في عهد جلالة الملك. ومن الوقائع والأحداث أثبتت الدولة بما لا شك فيه أنها الأكثر تطوراً وبكثير من هذه الجمعيات المدعية صفة المعارضة الوطنية.

الدولة أسست للمدنية وللحداثة وللاصلاح والديمقراطية وتمكين المرأة، وهؤلاء يؤسسون لحكم «الولي الفقيه» والحكم التابع له عبر الانقلاب التدريجي، بكل ما يحمله من متضادات ومتناقضات مع الوطنية والديمقراطية والسلم الأهلي.

□ هذه الجمعيات «المشكلة» لن تفوق من سباتها، ولن تنظر إلى نفسها في مرآة الوطن والشعب، لأنها مسيّرة ومنقادة من «المجلس العلمائي» الوكيل الحصري لأوهام الولي الفقيه!

ولهذا فإن المصلحة الوطنية بكل درجاتها وأنواعها تُلقي على عاتق الدولة مواجهة هذا العبث السياسي بمصير البحرين، والخطوة الأولى حسم الأمر مع هذه الجمعيات (العصابات) العابثة بأمن واستقرار البلاد والعباد، وتصحيح أوضاعهم بالقانون والتنفيذ الفوري للتوصية الشعبية في حقهم.

□ اليوم بلغت هذه الجمعيات مجدداً مبالغ الخطورة الحقيقية في المرحلة الجديدة المخططة للبحرين، بعد أن سمحت لنفسها بالاستقواء بالاجنبي واستدعائه ضد الوطن تكراراً ومرارا ومطالبة الأجنبي بالتدخل في شؤونه، وتقرير مصيره لحسابهم ولحساب فرض أجندات ومشاريع تدميرية، وهذا (بدون لبس) دور العملاء وأصحاب الخيانة الوطنية ولا وصف آخر!

هؤلاء (تجار شنطة سياسية) وليسوا بأي شكل معارضة وطنية، وبالتالي فهم أصل المشكلة، ولن يسهموا قط باعتبارهم جزءاً من الحل الوطني. مكان هؤلاء المدعين بالمعارضة وبشكل صريح وواضح هو «مزبلة التاريخ» وليس طاولة الحوار، أو المشاركة في السلطة، و(البحرين ستخلق قيادات تمثل الطائفة الشيعية والتيارات الفكرية الاخرى) التي يدعي تمثيلها هؤلاء، ولن تخسر بحسمها مع هذه الجمعيات إلا قيادات العمالة والخيانة وتجاوز «عقدة أمريكا» وضغوطها وإملاءاتها، العابثة بشكل مكشوف بالبحرين. هو أوان الحسم لا التدليع والصفقات، لتمكين أدوات الانقلاب القادم!

أفق

عبدالله خليفة

بؤرةُ الوهمِ قديماً

تمثل بؤرة الوهم الأيديولوجية ملتقى الآمال الشعبية والطليعية بتوقع التحولات الإيجابية في المجتمع. وفي حقبة ظهور الإسلام كانت الفترة واعدة مفصلية لتقدم الوحدة والسعادة للناس أجمعين.

إن الدين حين يكون دولةً سياسية تبدو ممثلة للأمة، وهو أمرٌ تحقق في البداية التأسيسية، لكن عبر إجراءات سياسية كانتخاب الحاكم وجعل المُلكية العامة قائدة لكن هذه الإجراءات لم تُقبل كجوهر للدولة، وهو أمر سوف يكرسه الوعي الديني السائد.

إن صيغةَ الدولة الدينية تغلبت على صيغة الدولة المدنية غير الدينية، وضمت الدولة الدينية كل الموروث في ذات الحقبة ورغم أن الجوهر السياسي لها كان معروفاً وسائداً في وعي الأولين، فإن التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية طمست ذلك وصارت الدولة الدينية ذات أسس كثيرة وخاصة مسائل الإيمان والكفر والأركان الخمسة وجوانب الفقه المختلفة.

لقد تمت تنحية طابع الدولة السياسي الأولي لصالح دولة دينية تُحسم المواقف فيها قضايا الإيمان. صار ذلك هو السياج الذي يؤطر الدولة والمنتمين لها.

إن دولة الديانة المعمّمة المجردة تغلبت على دولة المواطنة اللادينية. فأي دخول قولي في دولة الديانة للحصول على الجنسية فيها، ولهذا أصبحت قضية الإيمان والكفر حاسمة.

إن ذلك سوف يشكل بؤرةَ الوهم الرئيسية عبر قرون، فعبر الوعي السائد سوف يكون ذلك قياماً لجنة أرضية، فما دام الناس ذوي إيمان فالوعد بالتقدم والسعادة والخير للجميع سوف يتحقق كما بشر سائد الدين بذلك.

لَكن ذلك لم يتحقق. لقد حدثت منجزاتٌ ضخمة؛ توحيد القبائل وقيام دولة كبيرة، وتبدلت وسائل العيش المحدودة للصحراء العربية، وازدهرت مدنٌ جديدة، وانفتحت آفاقُ البلدان للقبائل المحصورة في الجزيرة العربية.

لقد صُطدم الوعي السائد لدى المثقفين الدينيين من هذا التناقض، فرغم دخول الناس في الدين جماعات وشعوباً إلا أن الكوارث قد تتالت، فقام حكمٌ عضوض، وتفاقمت الصراعات على الحكم ونشبت حروبٌ ضارية وضُربت مكة والكعبة فيها، وتحولت الفتوحات إلى حروب غنائم أثرتْ السلطات وكبار التجار وملاك العبيد منها، وتدنت مكانة النساء والفقراء وشعوب البلدان المتفوحة إلى آخر هذه الظاهرات التي بدت مروعة.

لكن هذه الظاهرات لم تكن بلا أسباب وبلا مقدمات، فقد اضطربت مُلكية الدولة في عهد الخليفة الراشد الثالث، وتفجرت الصراعاتُ على السلطة فيما عُرف بالفتنة الكبرى، وقفز إليها من جنّد أكبر عدد من الجند الجزيلة رواتبهم، وتوارى من ضحى وصعّد من نافق وارتشى.

حدث تناقضٌ هائلٌ بين الآمال والواقع، فوقع الوعي الديني في اضطراب مماثل. وإذا كانت النصوصية وعرض البارز من الممارسة الفقهية هو دور الأئمة الأولين مع رفض ممارسة استبداد الحكام، فقد كان هؤلاء نادرون واختصاصيون ومن غير الممكن أن تكون ثقافتهم جماهيرية مؤثرة في نفي التناقض بين الحلم والواقع، ولهذا فقد ظهر نمطٌ من الوعي الديني سياسي ومعارض بشكل أكبر.

إن هذا الوعي السياسي واصل طابع الدولة الدينية، فرغم إنه نشأ في الأقاليم المضطهدة وبين العامة والمثقفين فإنه عبر عن الدولة الشمولية كذلك.

إنه لم يدرس طبيعة التناقض السياسي الاجتماعي بين الحكم الأولي والتالي، وبدأ يقرأ الوضع السياسي من خلال المقولات الدينية، مقولات الإيمان والكفر، لا مقولات المواطنة.

فالدولة راحت تميز الناسَ من خلال هاتين المقولتين، وغدت المعارضة تقوم بذلك أيضاً، وصارت الدولة والمعارضة تشتركان في رؤية واحدة، ولهذا غدت الفرق دينيةً ذات تفاسير مختلفة.

وإذا تجمعت بؤر التيارات في مسألة (مرتكب الكبيرة أهو مؤمن أم كافر؟) فإن ذلك يعني بدايات نسف الدولة الواحدة. فمرتكب الكبيرة لدى فرق الخوارج وبعض الإماميين هو كافر، وهذا الحكم استمر حتى ظهور فرقة المعتزلة التي قالت هو (في منزلة بين منزلتين)، وإذا كانت المسألة تعني الحكام وكبار المنتفعين بالثروة العامة ومبدديها، فإن ذلك يعني إما العمل داخل المجتمع لتطوير ظروفه، وإما تشكيل نظام آخر يهدم النظام الحالي.

لقد التقت الفِرقُ في بؤرة وهم أيديولوجية واحدة مثل مظلة النظام الفكرية السياسية، فعبر مسألة ضميرية يتم ليس نفي حرية المواطن بل زعزعة كيان المجتمع. فإذا توجهت الفرق المتشددة لتشكيل دول أخرى، فإن المعتزلة وقعت في شباك الوعي الديني الاستبدادي، عبر إنتاج ثقافة فرقة دينية جديدة، وفيما المكفرون يهدمون الدولة من الخارج فالمعتزلة تهدمها من الداخل، بدلاً من إنتاج ثقافة المواطنة النقدية.